مشاركات متميزة لهيئة الرقابة الإدارية بجامعة الدول العربية بالقاهرة والرياض

إعداد: هيئة التحرير

فى إطار دعم الجهود الإقليمية والعربية فى مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، قام الوزير/ عمرو عادل رئيس هيئة الرقابة الإدارية بالمشاركة فى أعمال الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المنعقدة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة من ٥ إلى ٧ مايو ٢٠٢٤، ويشارك فى فعاليات الدورة ممثلى الدول الأطراف فى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى ممثلى الدول الأخرى الأعضاء بجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية.

وخلال كلمته استعرض جهود الدول العربية فى مجال منع ومكافحة الفساد والتى تأتى تنفيذاً لبنود الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مؤكداً أن استحداث آلية استعراض عربية لجهود الدول العربية المشاركة فى الاتفاقية تعكس المساعى الحثيثة للدول الأطراف فى تخطى التحديات التى وضعتها عملية الأستعراض الأممية.

وأشار السيد الوزير، إلى أن الدول العربية تبنت مبادرات عالمية فى مجال منع ومكافحة الفساد ومنها: إعلان مراكش الذى وضع المبادئ الأساسية لمكافحة الفساد، وإعلان الدوحة الذى ساهم فى تعزيز قيم النزاهة وتوعية الشباب بمخاطر الفساد، وإعلان أبوظبى الذى أكد على أهمية تعزيز التنسيق بين الأجهزة الرقابية، فضلًا عن إعلان شرم الشيخ الذى حدد إطار مكافحة الفساد فى حالات الطوارئ والأزمات.

كما أكد على أهمية تعزيز أواصر التعاون على المستويين الإقليمى ومتعدد الأطراف فى ضوء التزام الدول الأعضاء

المشاركة فى الاتفاقيتين العربية والأممية بمنع ومكافحة الفساد العابر للحدود، لافتاً إلى التعاون المثمر بين الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، الذراع التدريبى والمعرفى لهيئة الرقابة الإدارية، والأجهزة الرقابية المناظرة حول العالم والمتمثل فى تنظيم البرامج التدريبية للخبراء العرب المعنيين بمكافحة الفساد وكذا توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات النظيرة بالعديد من الدول بهدف نقل وتبادل المعلومات والخبرات.

وفى ختام كلمته، شدد السيد الوزير على أهمية تضافر كافة جهود أجهزة مكافحة الفساد الإقليمية للحفاظ على ثروات ومقدرات الشعوب العربية خلال ما يشهده العالم من أزمات على المستوى العالمى كما توجه بالشكر للمملكة العربية السعودية على جهودها المبذولة خلال رئاستها للدورة الرابعة للدول الاطراف فى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

تعد الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والموقعة فى ٢١ ديسمبر لعام ٢٠١٠، أول اتفاقية رسمية تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين الدول الاطراف لتفعيل آليات منع ومكافحة الفساد والكشف عنه بكافة صوره وأشكاله، واسترداد الموجودات، وإعلاء قيم النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، كما تعمل الاتفاقية على إشراك المجتمع المدنى فى مساعى منع ومكافحة الفساد من خلال التوعية بتأثيره السلبى على الأفراد والمجتمعات.

فى ذات الإطار شارك الوزير/ عمرو عادل بالملتقى الخامس لهيئات مكافحة الفساد ووحدات التحريات المالية والمنعقد خلال يومى ١٥ ، ١٦ مايو ٢٠٢٤ بالمملكة العربية السعودية تحت رعاية صاحب السمو الملكى الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولى العهد رئيس مجلس الوزراء، ويهدف الملتقى إلى تعزيز التعاون بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وخلال كلمته التى ألقاها تحت عنوان «مكافحة الفساد وضروريته لتحقيق النمو الاقتصادي»، أشار إلى ارتباط مكافحة الفساد بتحقيق النمو الاقتصادى للدول وهو ما تضمنته أهداف التنمية المستدامة المحددة من قبل منظمة الأمم المتحدة كوسائل لتحقيق مستقبل أفضل للشعوب خاصة فى ضوء ما تشير إليه تقارير المؤسسات الدولية بأن تكلفة الفساد والتهرب الضريبى تبلغ حوالى ٨٪ من الناتج الإجمالى العالمى وهو ما كان يمكن استخدامه فى زيادة النمو الاقتصادى للدول.

وأشار إلى توجيهات السيد رئيس الجمهورية بالتأكيد على تمسك الدولة بسيادة القانون ورفض كافة صور وممارسات الفساد وترسيخ قيم النزاهة والشفافية وأن الجميع سواء أمام القانون، واستعرض جهود مصر فى مجال منع ومكافحة الفساد من خلال مشروعات البنية المعلوماتية والتحول الرقمى وفصل مقدم الخدمة عن متلقيها، وأشار إلى تجربة هيئة الرقابة الإدارية خلال الستون عاماً الماضية منذ إنشائها عام ١٩٦٤ وحرصها على مواكبة تطور السياسات الاقتصادية وأنظمة الاتصالات والخدمات المصرفية وما تبع ذلك من تطور فى نظم مكافحة جرائم الفساد، وأشار إلى أن عوامل نجاح منظومة مكافحة الفساد تتلخص فى بنية تشريعية قادرة على مواجهة الفساد، توافر الإرادة السياسية القوية، بنية مؤسسية من خلال تواجد أجهزة قادرة على أداء المهمة بفعالية، التخطيط الجيد عن طريق إعداد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، الوقاية من الفساد من خلال منع وقائع الفساد قبل حدوثها، تعزيز جهود إنفاذ القانون باستخدام التكنولوجيا وتطوير آليات الرصد والاشتباه واستخدام الذكاء الاصطناعى، وأخيراً التعاون الدولى الثنائى ومتعدد الأطراف فقد أكدت التجارب والخبرات تشابك وتعقد ممارسات الفساد وامتداد وقائعها لأكثر من دولة.

وفى نهاية كلمته وجه الشكر إلى المملكة العربية السعودية على تنظيم الملتقى واستضافة مسئولى مكافحة الفساد والتحريات المالية لتبادل الرؤى والأفكار والخبرات من أجل تحقيق آمال الشعوب فى الحد من آفة الفساد والحفاظ على مقدرات وثروات الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.